

مادة
النحو والصرف
(الجزء الثاني)
الأستاذ الدكتور محمد العمري


أكاديمية نماء
للعلوم الإسلامية والإنسانية





المحاضرة السادسة عشرة



مسألة صرفية خلافية

من كتاب
(الإنصاف في مسائل الخلاف)
لأبي البركات الأنباري
(ت: 577هـ)



مسألة النقاش:
ما وزن كلمة (أشياء)؟

المسألة فيها أربعة مذاهب:

❋مذهب عامة الكوفيين.

❋مذهب فريق من الكوفيين.

❋مذهب جمهور البصريين.

❋مذهب أبي الحسن الأخفش.



(1)

مذهب عامة الكوفيين



نحن نقول:

(أشياء) وزنها (أَفْعَاء)، والأصل (أفعِلاء)

ومفردها (شيء) أصله (شيِّء) كـ(سيِّد) و(ميِّت)



(2)

مذهب فريق من الكوفيين



نحن نقول:

وزن (أشياء) هو (أفعال)، ومفردها (شيء).



(3)

مذهب جمهور البصريين



نحن نقول:

(أشياء) وزنها (لفعاء)، والأصل (فعلاء)، وهي اسم جمع لا جمع، لفظها لفظ المفرد، ومعناها معنى الجمع، مثل (طرفاء)



(4)

مذهب الأخفش الأوسط



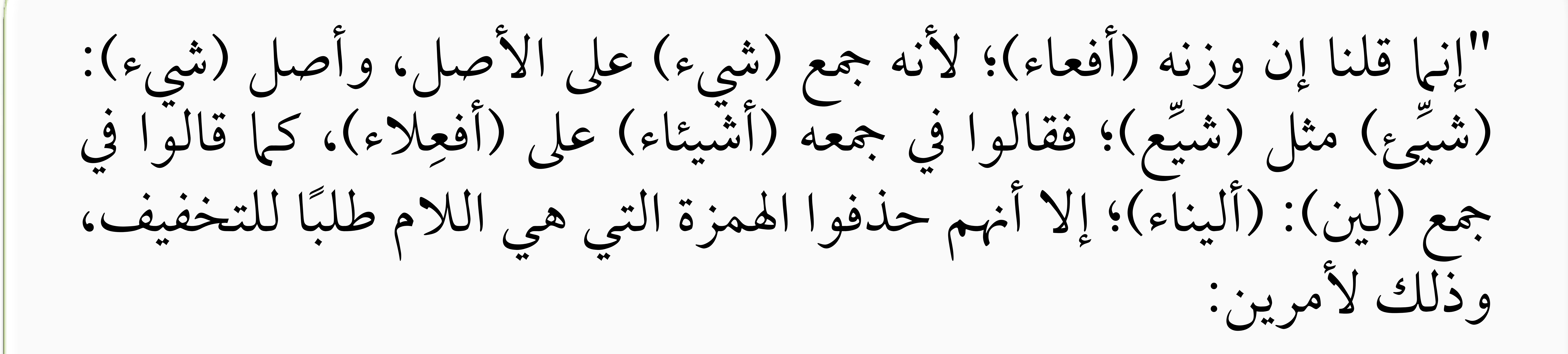
أنا أقول:

(أشياء) وزنها (أَفْعَاء)، والأصل (أفعِلاء)
ومفردها (شيء) وليس أصله (شيِّئ) كـ(سيِّد) و(ميِّت)



دليل عامة الكوفيين





"إنما قلنا إن وزنه (أفعاء)؛ لأنه جمع (شيء) على الأصل، وأصل (شيء): (شيِّئ) مثل (شيِّع)؛ فقالوا في جمعه (أشيئاء) على (أفعِلاء)، كما قالوا في جمع (لين): (أليناء)؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة التي هي اللام طلبًا للتخفيف، وذلك لأمرين:



دليل عامة الكوفيين




أحدهما:

تقارب الهمزتين؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن، وهو من جنس الهمزة، والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فكأنه قد اجتمع فيه همزتان، وذلك مستثقل في كلامهم؛ وإذا كانوا قد قالوا في (سوائية): (سَوَاية) فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة ههنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى.



دليل عامة الكوفيين

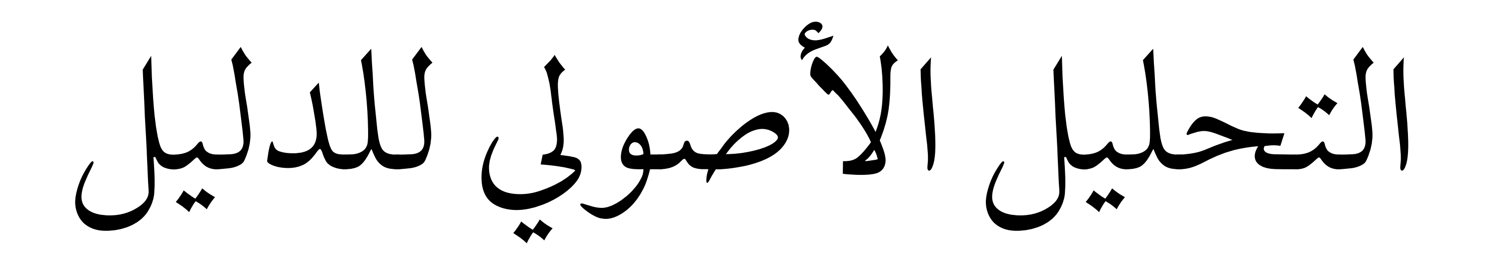



والآخر:

أن الكلمة جمع، والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد، فحذفت منه الهمزة طلبًا للتخفيف.

والذي يدل على أنه يستثقل في الجمع ما لا يستثقل في المفرد أنهم ألزموا (خطايا) القلبَ، وأبدلوا في (ذوائب) من الهمزة الأولى واوًا، كل ذلك استثقالهم في الجمع ما لا يستثقل في المفرد".







نوع الدليل: قياس الطرد.

المقيس: (أشياء)

المقيس عليه: (ألبناء)

الجامع: التشابه في المفرد (ليِّن) و(شيِّء) و(لَيْن) و(شَيء)

الحكم: وجوب التشابه في الجمع.



التحليل الأصولي للدليل



ثم:

تعليل تخفيف الفرع بعلة خاصة تفسِّر الفرق بينه وبين الأصل

العلة: اجتماع ثقلين: ثقل الجمعية وثقل الهمز.



التحليل الأصولي للدليل



ثم:

تصحيح علة الفرع (الخاصة) بالاستدلال على وجودها فيه واستحقاقه التخفيف:

تصحيح علة (ثقل الجمعية):

نوع الدليل: قياس الطرد

- **المقيس:** (أشياء) المخففة عن (أشيئاء)
- **المقيس عليه:** (خطايا) المخففة عن (خطائي) و(ذوائب) المخففة عن (ذأائب).
- **الجامع:** حذف همزة من الأصل للتخفيف.
- **الحكم:** استحقاق (أشياء) للتخفيف







تصحيح علة (ثقل الهمز):

نوع الدليل: قياس الطرد

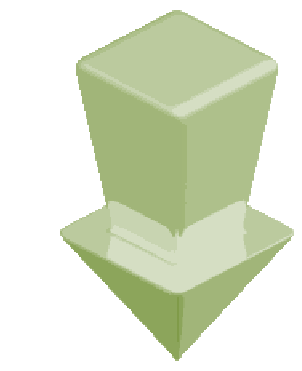
- **المقيس:** (أشياء) المخففة عن (أشيئاء)
- **المقيس عليه:** (سواية) المخففة عن (سوائية)
- **الجامع:** حذف همزة من الأصل للتخفيف.
- **الحكم:** (أشياء) أولى بالتخفيف؛ لأن العلة فيها (أقوى).



الاعتراض البصري الأول على دليل عامة الكوفيين



"قولكم: إن أصل (شيء): (شَيِّئ)



مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل".



التحليل الأصولي للاعتراض



نوع الاعتراض: الاعتراض بالمنع (منع الجامع)

مستند المنع: عدم وجود دليل على جريان الجامع في محل الخلاف.



الاعتراض البصري الثاني على دليل عامة الكوفيين



"ثم لو كان كما زعمتم لكان يجيء ذلك في شيء من كلامهم؛ ألا ترى أن نحو (سيْد) و(هيْن) و(ميْت) لما كان مخفَّفًا من (سيِّد) و(هيِّن) و(مَيِّت) جاء فيه التشديد على الأصل مجيئًا شائعًا، فلما لم يجئ ههنا على الأصل في شيء من كلامهم، لا في حالة الاختيار، ولافي حالة الضرورة؛ دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى".



التحليل الأصولي للاعتراض



نوع الاعتراض: الاعتراض بالفرق بين الفرع المقيس والأصل المقيس عليه.

وجه الفرق: ثبوت التخفيف والتثقيل في الأصل وعدمه في الفرع.



الاعتراض البصري الثالث على دليل عامة الكوفيين



"قولكم:

إن أشياء في الأصل على (أفْعِلاء)

قلنا:

هذا باطل؛ لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي ألا يجوز جمعه على (فَعَالَى)؛ لأنه ليس في كلام العرب (أفْعِلَاء) جمع على (فعالى)، فلما جاز ههنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه".



التحليل الأصولي للاعتراض



نوع الاعتراض: فساد اللازم.

اللازم: الحمل على ما ليس له نظير في كلام العرب، وهذا يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة هي:

ما يجمع على (أفعلاء) لا يجمع على (فعالى).



الاعتراض البصري الرابع على دليل عامة الكوفيين



"والذي يدل على أنه ليس بـ(أفعلاء):
أنه قال في تصغيرها (أُشَيَّاء)، و(أفعلاء) لا يجوز تصغيره على لفظه، وإنما كان ينبغي أن يُرَدَّ إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء، فيقال (شُيَيْئَاتٌ)، وإنما لم يجز تصغير (أفْعِلاء) على لفظه؛ لأن (أفعلاء) من أبنية الكثرة، والتصغير علم القِلَّة، فلو صغرت مثالا موضوعا للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدين، وذلك لا يجوز.







نوع الاعتراض: فساد اللازم.

اللازم: الحمل على ما ليس له نظير في كلام العرب، وهذا يؤدي إلى كسر قواعد مطردة هي:

نقض الغرض لا يجوز، اجتماع الضدين محال.



دليل الفريق الكوفي المخالف للعامة





"إنما قلنا أنَّ وزنه (أفعال)؛ لأنه جمع (شيء)، و(شيء) على وزن (فَعْل)، و(فَعْل) يجمع في المعتل العين على (أفعال)، نحو: (بيت وأبيات) و(سيف وأسياف)، وإنما يمتنع ذلك في الصحيح، على أنهم قد قالوا فيه: (زنْد وأزناد)، و(فَرْخ وأفراخ)، و(أنف وآناف)، وهو قليل شاذ، وأما في المعتل فلا خلاف في مجيئه على (أفعال) مجيئًا مطردًا؛ فدل على أنه (أفعال)"



التحليل الأصولي للدليل



نوع الدليل: قياس الطرد.

المقيس: (أشياء)

المقيس عليه: (أبيات، وأسياف) ونحوهما.

الجامع: التشابه في المفرد (سيف، بيت، شيء)

الحكم: وجوب التشابه في الجمع.



الاعتراض البصري على دليل الفريق الكوفي المخالف للعامة



وأما قول من ذهب إلى أنه جمع (شَيْء) وأنه جمع على (أفعال) كـ(بَيْت وأبيات) فظاهر البطلان؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفًا كـ(أسماء وأبناء).



التحليل الأصولي للاعتراض



نوع الاعتراض: فساد اللازم.

اللازم: منع الاسم المصروف من الصرف، دون علة مانعة فيه، أو مسوغ.



الجواب عنه



نقول:

"منع من الإجراء تشبيهًا له بما في آخره همزة التأنيث".



التحليل الأصولي للجواب



نوع الجواب: بيان العلة (بيان علة المنع من الصرف)

العلة: الشبه اللفظي بما فيه علة مانعة من الصرف.



الرد البصري على الجواب



أما قوله:

"إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث"

قلنا: فكان يجب ألا تُجرَى نظائره نحو (أسماء وأبناء) وما كان من هذا النحو على وزن (أفعال)؛ لأنه لا فرق بين الهمزة في آخر (أشياء) وبين الهمزة في آخر (أسماء وأبناء).



التحليل الأصولي للرد



نوع الرد: النقض (وجود العلة مع تخلف الحكم)

دليل النقض: (أسماء، أبناء) ونحوهما:

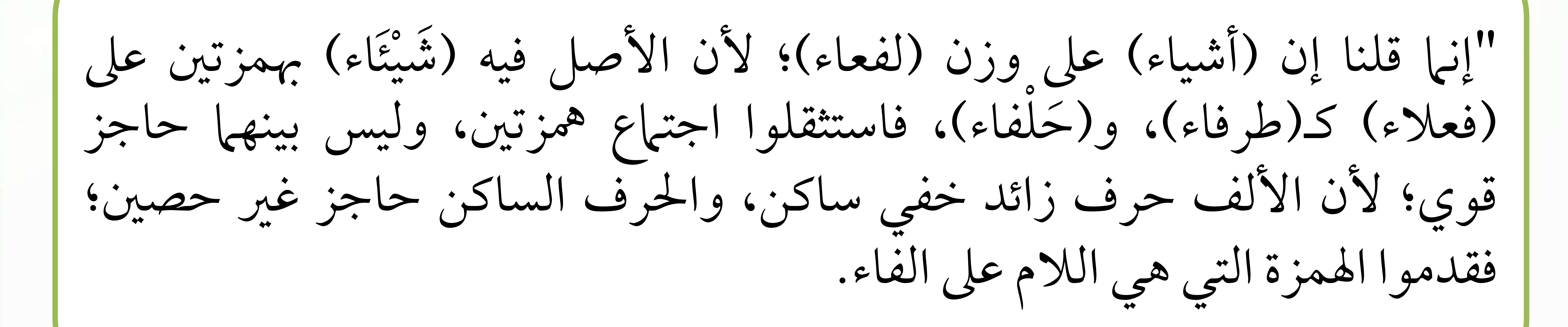
وجد فيهما الشبه اللفظي بما آخره ألف تأنيث ممدودة

وتخلف حكم المنع من الصرف؛ لأنهما مصروفان



دليل البصريين

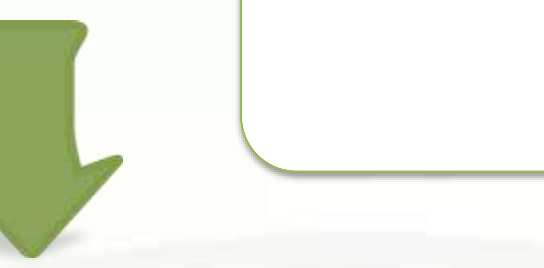




"إنما قلنا إن (أشياء) على وزن (لفعاء)؛ لأن الأصل فيه (شَيْئَاء) بهمزتين على (فعلاء) كـ(طرفاء)، و(حَلْفاء)، فاستثقلوا اجتماع همزتين، وليس بينهما حاجز قوي؛ لأن الألف حرف زائد خفي ساكن، والحرف الساكن حاجز غير حصين؛ فقدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء.



دليل البصريين

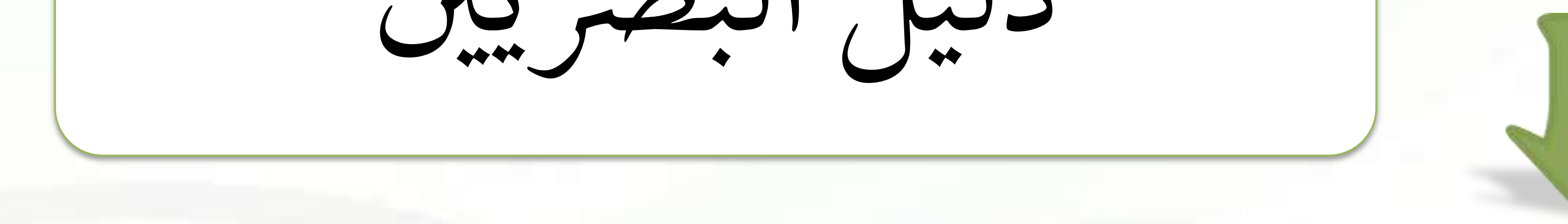



كما غيروا بالقلب في قولهم:

(قِسِيٌّ) في جمع (قوس)، والأصل أن يقال في جمعها: (قُوُوس)؛ إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين؛ فصار (قُسُوو)؛ فأبدلوا من الضمة كسرة؛ لأنهم ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة؛ فانقلبت الواو الثانية التي هي لام ياء؛ لانكسار ما قبلها؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف في (كِسَاء) و(رِداء)؛ لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذي هو اللام في (كساء) و(رداء)؛ كأنه قد ولي الفتحة، كما وليته في (عَصًى) و(رَحًى)؛ فكما وجب قلبه في (عصًى) و(رحًى) ألفًا لتحركه وانفتاح ما قبله، فكذلك يجب قلب الواو الثانية ههنا ياء لانكسار ما قبلها؛ فصار: (قُسُويٌ)، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء؛ لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو ياء، وجُعِلت ياء مشددة، فصار (قُسِيٌّ)، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء، فقالوا (قِسِيٌّ) كما قالوا (عِصِيٌّ) و(حِقِيٌّ)، وما أشبه ذلك.







دليل البصريين

وكما غيروا أيضا بالقلب: في (ذوائب) وبالحذف في (سَوَاية)، وبل أولى؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب في (ذوائب) وأصله (ذأائب) بأن قلبوا الهمزة واوا فقالوا (ذوائب)، وحذفوها من (سوائية) فقالوا (سَوَاية)؛ فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى.

وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفة فقالوا (أَيِسَ) في (يئس)، و(بئر مَعِيقة) في (عميقة)، و(عُقابٌ عَبَنْقَة وبَعَنْقَاة) في (عقنباة)، و(ما أيطبه!) في (ما أطيبه!)، وما أشبه ذلك، **مما** لا يؤدي إلى التخفيف، فكيف فيما يؤدي إليه؟ فلهذا قلنا وزنها (لفعاء).



دليل البصريين




والذي يدل على أنه اسم مفرد: أنهم جمعوه على (فعالى) فقالوا في جمعه (أشاوى) كما قالوا في جمع (صحراء): (صحارى) والأصل في (صحارى): (صحاريّ) بالتشديد، كما قال الشاعر:

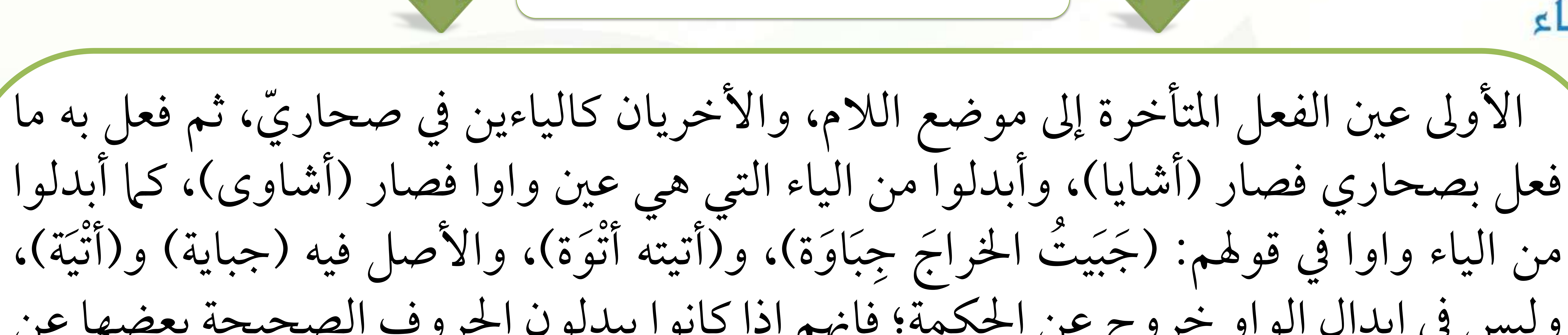
لقد أغدو على أشقــ ـــر يغتال الصحاريَّا

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التي كانت في المفرد؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت همزة في المفرد لاجتماع ألفين، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها، فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو (حُبْلى)، لا منقلبة عن همزة، ثم حذفت الياء الأولى طلبا للتخفيف؛ فصار (صَحَارِي) مثل (مَدَارِي)، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة؛ فانقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في (مدارى) فصارت (صحارى)، وكذلك (أشاوي) أصلها (أشاييُّ) بثلاث ياءات:



دليل البصريين





الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام، والأخريان كالياءين في صحاريّ، ثم فعل به ما فعل بصحاري فصار (أشايا)، وأبدلوا من الياء التي هي عين واوا فصار (أشاوى)، كما أبدلوا من الياء واوا في قولهم: (جَبَيْتُ الخراجَ جِبَاوَة)، و(أتيته أتْوَة)، والأصل فيه (جباية) و(أتْيَة)، وليس في إبدال الواو خروج عن الحكمة؛ فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها عن بعض نحو (أصيلال) في (أصيلان)، وإن لم يكن هناك استثقال فلأن يبدلوا الياء واوا لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموما ما قبلها نحو: (مُوسر) و(مُوقن) كان ذلك من طريق الأولى، فلما جمع على (فَعَالَى) فقيل (أَشَاوَى) دل على ما قلناه.
والذي يدل على ذلك أيضا: أنهم قالوا في جمعه أيضا (أشْيَاوَات) كما قالوا في جمع (فعلاء): (فعلاوات)، نحو: (صحراء وصحراوات)، وما أشبه ذلك، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع، وليس بجمع على ما بيَّنا".

التحليل الأصولي للدليل





نوع الدليل: قياس الطرد.

المقيس: (أشياء)

المقيس عليه: (طرفاء) ونحوها و(صحراء) ونحوها.

الجامع: التشابه من وجوه:

- مشابهة (أشياء) لـ(طرفاء) ونحوها في اللفظ والمعنى الصرفي.
- مشابهة (أشياء) لـ(صحراء) ونحوها في اللفظ، وفي جمعي التكسير والسلامة.

الحكم: وجوب التشابه في الوزن.



التحليل الأصولي للدليل

ثم: تعليل تخفيف الفرع بعلة خاصة تفسِّر الفرق بينه وبين الأصل:

العلة: اجتماع همزتين بينهما حاجز غير حصين.

ثم: تصحيح علة الفرع (الخاصة) بالاستدلال على وجودها فيه واستحقاقه التخفيف بثلاثة أدلة:

الدليل الأول:

نوع الدليل: قياس الطرد

المقيس: التخفيف بالقلب المكاني في (أشياء) المخففة من (شيئاء).

المقيس عليه: التخفيف بالقلب المكاني في (قِسيّ) المخففة عن (قسوو).

الجامع: تخفيف اجتماع حرفين ثقيلين بالقلب المكاني في كلٍّ.

الحكم: (أشياء) فيها قلب مكاني للتخفيف.



التحليل الأصولي للدليل



الدليل الثاني:

نوع الدليل: قياس الطرد

المقيس: التخفيف بالقلب المكاني في (أشياء) المخففة من (شيئاء).

المقيس عليه: التخفيف بالإبدال في (ذوائب) والتخفيف بالحذف في (سواية).

الجامع: تخفيف اجتماع حرفين ثقيلين بوجهٍ ما.

الحكم: القلب المكاني ضرب من ضروب التخفيف، وهو أولى من الإبدال ومن الحذف.







الدليل الثالث:

نوع الدليل: قياس الطرد

المقيس: القلب المكاني في (أشياء) المخففة من (شيئاء).

المقيس عليه: القلب المكاني الذي لا تخفيف فيه، نحو (أَيِسَ) في (يئس)، و(بئر مَعِيقة) في (عميقة)، و(عُقابٌ عَبَنْقَة وبَعَنْقَاة) في (عقنباة).

الجامع: القلب المكاني في كلٍّ.

الحكم: (أشياء) أولى بالحمل على القلب المكاني؛ لأنه يحقق فائدة زائدة هي (التخفيف).



الاعتراض الكوفي الأول على البصريين



"الذي يدل على أن (أشياء) جمع وليس بمفرد كـ(طرفاء):
قولهم: (ثلاثة أشياء) و(الثلاثة) وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد؛ ألا ترى أنه لو قيل: (ثلاثة ثوب) و(عشرة درهم) لم يجز، فلما جاز ههنا أن يقال (ثلاثة أشياء)، و(عشرة أشياء) دل على أنها ليست اسمًا مفردًا وأنه جمع".



التحليل الأصولي للاعتراض



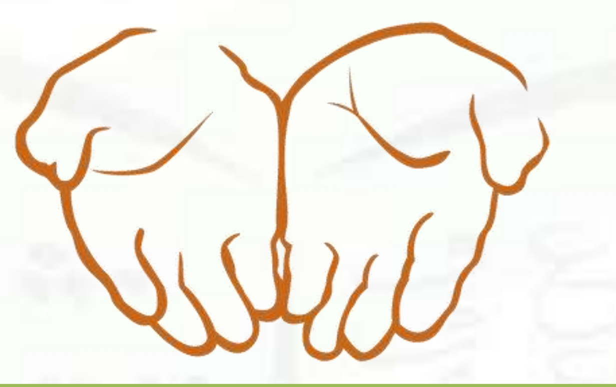
نوع الاعتراض: فساد اللازم.

اللازم: الحمل على ما ليس له نظير في كلام العرب، وهذا يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة هي:

العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد.



الجواب البصري عن الاعتراض الكوفي الأول



"إنما لا يضاف إلى ما كان مفردًا لفظًا ومعنى، وأما إذا كان مفردًا لفظًا ومجموعًا معنى؛ فإنه يجوز إضافتها إليه، ألا ترى أنه يجوز أن تقول: (ثلاثة رَجْلَة) وإن كان مفردا لفظا؛ لأنه مجموع معنى، وكذلك قالوا: (ثلاثة نَفَر)، و(ثلاثة قَوْم)، و(تسعة رَهْطٍ)، قال الله تعالى: ﴿ وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ النمل: ٤٨ ، وأضيف العدد إلى هذه الأسماء، وإن كانت مفردة لفظا؛ لأنها مجموعة معنى، فكذلك ههنا: (أشياء) مفردة لفظًا، مجموعة معنى كـ(طَرْفَاء)، و(حَلْفَاء)، و(قصباء)؛ فجاز أن يضاف اسم العدد إليها".





نوع الجواب: القول بموجب القاعدة، بتقييدها مع استبقاء الخلاف.

ثم:

الاستدلال على صحة القيد:

نوع الدليل: قياس الطرد

المقيس: (أشياء).

المقيس عليه: أسماء الجموع المسموع إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة إليها،

نحو (رجلة، رهط، نفر، قوم)

الجامع: التشابه في المعنى الصرفي.

الحكم: (أشياء) يجوز إضافة العدد من الثلاثة إلى العشرة إليها.



الاعتراض الكوفي الثاني على البصريين



والذي يدل على أن (أشياء) جمع وليس بمفرد كـ(طرفاء) "تذكيرهم (ثلاثة) و(عشرة) في قولهم: (ثلاثة أشياء)، و(عشرة أشياء)، ولو كانت كـ(طَرفاء) مؤنثة لما جاز التذكير، فيقال (ثلاثة أشياء) وكان يجب أن يقال: (ثلاث أشياء)؛ كما كنت تقول مثلا: (ثلاث غرفة)؛ لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع، وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد".



التحليل الأصولي للاعتراض



نوع الاعتراض: فساد اللازم.

اللازم: الحمل على ما ليس له نظير في كلام العرب، وهذا يؤدي إلى كسر قاعدة مطردة هي: إذا كان معدود الثلاثة إلى العشرة مؤنثًا وجب معه تذكير العدد.



الجواب البصري عن الاعتراض الكوفي الثاني



"إنما جاز تذكير (ثلاثة أشياء)، وإن كانت (أشياء) مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها؛ لأنها اسم لجمع (شيء)، فتنزلت منزلة (أَفْعَال) من حيث إنه جمع (شيء) في المعنى؛ لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة (درهم) في قولهم: مائة درهم، ولو كان كذلك لوجب أن يقال (ثلاث أشياء) كما ذكرتم، وإذا كانت (أشياء) اسمًا لجمع (شيء) علمت أن (أشياء) في المعنى جمع (شيء)؛ فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع (ثوب) و(بيت) في قولهم: (ثلاثة أثواب، وعشرة أبيات) وما أشبه ذلك، والله أعلم".



التحليل الأصولي للجواب

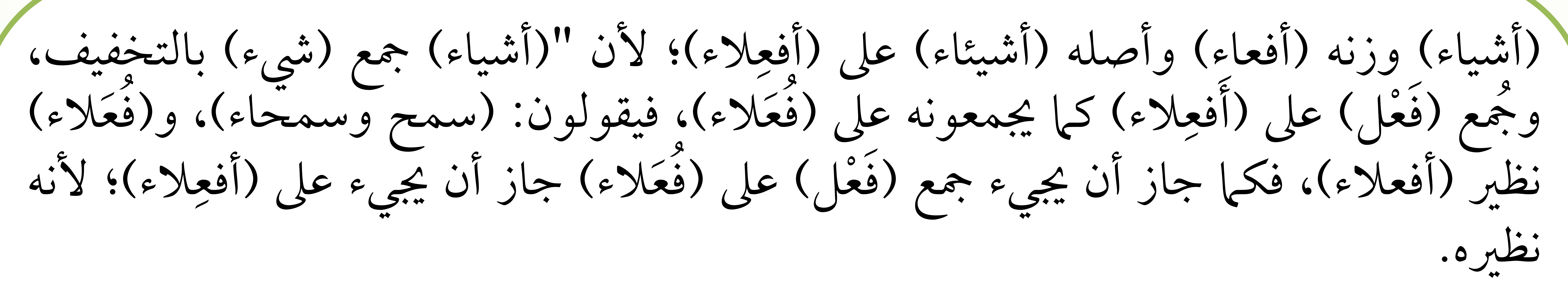


نوع الجواب: القول بموجب القاعدة، بحمل الفرع على المعنى.





دليل الأخفش الأوسط

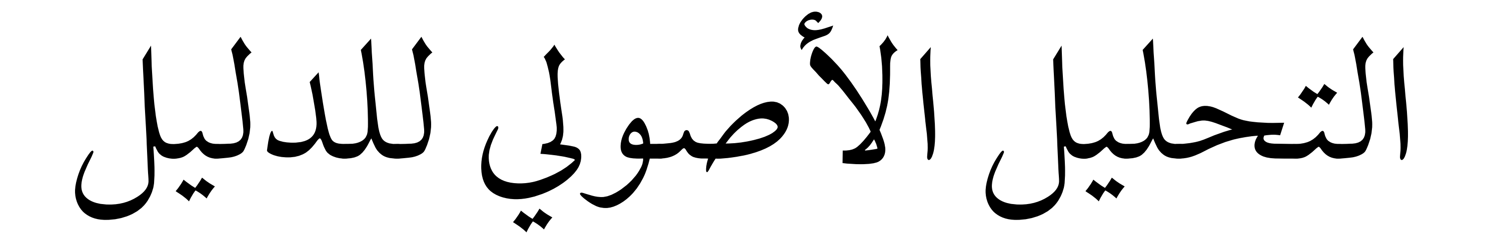


(أشياء) وزنه (أفعاء) وأصله (أشيئاء) على (أفعِلاء)؛ لأن "(أشياء) جمع (شيء) بالتخفيف، وجُمع (فَعْل) على (أَفعِلاء) كما يجمعونه على (فُعَلاء)، فيقولون: (سمح وسمحاء)، و(فُعَلاء) نظير (أفعلاء)، فكما جاز أن يجيء جمع (فَعْل) على (فُعَلاء) جاز أن يجيء على (أفعِلاء)؛ لأنه نظيره.

والذي يدل على ذلك:

أنهم قالوا: (طبيبٌ وأطِبَّاء)، و(حبيبٌ وأحِبَّاء)، والأصل فيه (طُبَبَاء) و(حُبَبَاء) نحو: (ظريف وظرفاء)، و(شريف وشرفاء)، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد واستثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن (فُعَلاء) إلى (أفْعِلاء)، فصار (أطبباء)، فاجتمع فيه أيضا حرفان متحركان من جنس واحد، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله؛ فسكن؛ فأدغموه في الحرف الذي بعده، فقالوا: (أطِبَّاء)، فنقلوه من (فُعَلَاء) إلى (أفعِلاء)، فدل على ما قلناه.







نوع الدليل: قياس الطرد.

المقيس: (شيء) المجموع على (أشياء).

المقيس عليه: (سمح) المجموع على (سمحاء) على غير قياس.

الجامع: الشبه في وزن المفرد.

الحكم: جواز جمع (فعل) على (أفعلاء) على غير قياس كما جاز جمعه على (فعلاء) على غير قياس.

ثم:

تعليل التلازم بين (فعلاء) و(أفعلاء) في الحكم:

بنقل ما كان قياس جمعه على (فعلاء) إلى (أفعلاء) إذا كان أخف منه.

الاعتراض البصري على دليل الأخفش





وهذا هو الجواب عن قول الأخفش:

"إنه جمع (شيء) بالتخفيف، وإنهم جمعوه على (أفْعِلاء) كما جمعوه على (فُعَلاء)؛ لأن نظيره نحو (سَمْح وسُمَحَاء)":

فإن (فَعْلا) لا يكسر على (أفْعِلاء)، وإنما يكسر على (فُعُول) و(فِعَال)، نحو (فلوس) و(كِعاب)".



التحليل الأصولي للاعتراض



نوع الاعتراض: المنع.

مستنده: خروج الأصل المقيس عليه عن الأصل.


أكاديمية نماء
للعلوم الإسلامية والإنسانية